

انه لو قال انت طالق من واحده الى ثلاث طلقت
 ثلاثا وقرتوا بينه وبين وصفا المذكورات
 بان عدده مذكور بان عدده محصور والظاهر
 قصد استيفائه بخلاف غيره **وان قال له على درهم
 في عشره** او درهم في دنائير فان اراد القيمة لزمه
احد عشر او الدرهم والدينار لان في تاتي معنى
 مع كاد خلوا في ام اي معهم واستشكله الاستنوي
 وغيره بشيئين احدهما جزمه في درهم مع درهم
 بانه يلزمه درهم في فقه نيته اولى واجاب البلقيني
 بان فرض ما ذكرناه لم يرد الظرف بل المعية فوجب
 احد عشر وفي درهم **ان اطلق** وهو تحت الطرف
 اي مع الدرهم في فلم يجب الا واحد فالسئلان
 على حد سواء وفيه تكلف ينافيه ظاهر كلامهم
 في الثاني انه يلزم الدرهم مطلقا في يوم
 درهم يلزمه كما هو ظاهر واجاب غيره ان نية
 العية تجعل في عشرة بمعنى وعشرة بدليل تقديرهم
 جازية وعموم عمر بخلاف لفظه مع فان غلبتها
 المصاحبة وهي صدق مصاحبة درهم للمقر وفيه
 نظروا وتكلف وليست الواو بمعنى مع بل تتقاربا
 وغيرها وقد يجاب بان لو درهم صريح في المصاحبة
 الصادقة بدرهم له ولغيره فليس فيها نص صريح
 بلزوم

بلزوم الدرهم الثاني بل والاشارة اليه فلم يجب
 فيها الا واحد واما في عشره فهو صريح في الطرفية
 المقضية للزوم واحد فقط فبينه مع بها في نية
 ظاهر على الظاهر بدم ما يرد مع درهم لانه بها
 فيها بل ضم العشرة الى الدرهم الثاني في مع درهم
 لم تقدر نية على لزومه اذ لو ان قرينة المعية
 تفيد معنى بل يد على الطرفية التي هي صريح اللفظ
 لما خرج عن مدلوله الصريح الى غير مقتضاه
 ثانياً يعني ان العشرة مبسوطة كالالف
 في الف ودرهم بالاولى واجاب الزركشي
 ان العطف في هذه يقتضي مغايرة الالف
 للدرهم فيقتضي على ابهامها بخلافه في درهم
 في عشره قلت غير بان العشرة تعطفت
 فقد برأ على مبدن فتخصصت به اذا اصل
 مشاركة العطف للمعطوف عليه وتختلف
 المبين على الالف فلم تخصصها وفيه نظر اذ
 قضية انه في الف درهم وعشره تكون العشرة
 درهم وكلامه ياباه والذي يجهل الفرق في
 الطرفين المقترنه ببيتها ابتعادا بالتجانس
 والاتحاد لاجماع امرين كل منهما مقرب لذلك
 بخلاف الف درهم فان فيه مجرد العطف

Copyrighted material